

عيد تونسي تاسع سقط فيه الراكبون على موجة الثورة

تغيير سياسي قادم يمهد لربيع انتفاضة جديدة ولكن بالديمقراطية



انطلاقة جديدة

المكونات التي نتجت عنها بانها تتبع النظام القديم.

لكن النهضة أسقطت وفق جل الملاحظين عن نفسها صفة "الثورية" بصفة تامة حين انقلبت على مواقيها وحين حوّلت رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي من خصم متهم بالفساد ومن بقايا النظام القديم إلى شريك ولاعب سياسي هام يجب التحالف معه، وهو ما لم يحصل في البرلمان بعدما وجّه القروي ضربة قاضية للإسلاميين بدعوة كتلتها البرلمانية لعدم التصويت لحكومة الجملي.

إن التخلص من أعباء قرابة عقد تلا الثورة لم يربح منه التونسيون سوى الشعارات والوعود، لا يتعلق فقط وهم يحيون ذكرى ثورتهم بما حدث مع النهضة، بل يشمل أيضا بعض الأطراف السياسية الأخرى خاصة منها اليسارية والتقدمية والقومية التي التحفت بعصاة الثورة على قاعدة "النضال" ضد النظام السابق دون أن تقدم بديلا حقيقيا يكون مواكبا لما يصبو إليه الشارع التونسي من تبدل تام للوضع الاقتصادي الخانق.

ويذهب طيف واسع من الشعب التونسي في هذه الذكرى إلى الدفع نحو خلق عناوين جديدة لثورتهم ترنو إلى التخلص من خطابات الشعارات ومن كل طرف يريد أن يضع يديه ليستحوذ أو يتملك الثورة دون موجب حق، وذلك بالعودة إلى المربع الأول الذي يتحدث عن أن انتفاضة 2011 كانت عفوية وخالية من أي نفس سياسي أو زعامة يحق لها اليوم أن توهّم الناس بانها قادت الشارع المحتج في شارع بورقيبة، أو في مختلف المناطق الداخلية المهشمة.

وترجم التونسيون هذا التوجّه الجديد، حين أقصوا في الانتخابات التشريعية أواخر عام 2019 أحزابا تقليدية، اليسارية بالأساس التي كانت ممثلة في الجبهة الشعبية، التي خرجت مهزومة وباتت على حافة الاندثار كونها لم تكن ملتصقة بهموم الناس بقدر ما تترسست وراء سلاح الأيديولوجيا بادوات السبعينات والثمانينات التي فاتها قطار الزمن.

وفي انتظار ما ستؤول إليه مباحثات قصر قرطاج بقيادة الرئيس قيس سعيد الذي وصل بدوره إلى سدة الحكم برفع أهم شعار لثورة يناير 2011 "الشعب يريد" بشأن الشخصية التي سيتم تكليفها بتشكيل الحكومة الجديدة، بدأ التونسيون غير معنيين بماضي من سيكلف بالمهمة بقدر ما يهتمون بقدرته على التغيير.

لتصبح الثورة الحقيقية في تصوّر التونسيين غير مرهنة لماضي النضال أو غيره، بل مبنية على مفاهيم الثورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليكتمل المشهد الذي حلم به الرأي العام في انتفاضة أواخر عام 2010 وبداية 2011.

هاما طرح الكثير من الأسئلة الجدالية التي يبقى من أهمها: هل ضمت الثورة الجميع حقا؟ وهل غيرت واقع الجياع والمهمشين؟ وماذا قدم حكام ما بعد الثورة لتحقيق أهدافها؟

تصر الأحزاب السياسية المنافسة للنهضة والناشطون المعاصرون لما حدث في 14 يناير 2011 على أن الإسلاميين لم يكن لهم تواجد هام أو مشاركة تذكر في الاحتجاجات على نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وعلى حقيقة أن ما قاموا به فقط هو الركوب على موجة الثورة، ومن ثمة افتكك شعاراتها لكن دون تحقيقها على أرض الواقع.

يعاد طرح هذه الأسئلة، بعدما قدمت النهضة نفسها خاصة لدى مفاوضات تشكيل حكومة الجملي على أنها أحد أهم روافد الثورة، بدعوتها إلى وجوب تشكيل حكومة ثورية تستبدع فيها بقية

زيارة رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بصفته رئيسا للبرلمان التونسي إلى تركيا ولقاء أردوغان سويغات فقط بعد سقوط حكومة الجملي المدعومة من النهضة في مجلس نواب الشعب.

أما عن تفاعل الشارع مع التحولات السياسية الجديدة، فقد دار جل الحديث وتلخصت جل الشعارات تقريبا إما في شارع بورقيبة أو على محامل مواقع التواصل الاجتماعي حول ساعة تغيير دقت مستنقع ربيع انتفاضة جديدة، لكن بالديمقراطية، تجعل النهضة ومن خلفها بعض الكتل البرلمانية المتممة بانها سلفية كاتلاف الكرامة تتوقع على هامش الحكم بعدما رفع البعض بإفراط كتب عليها "لا لاعتداء الغنوشي على السيادة الوطنية".

وكانت مناسبة إحياء الذكرى التاسعة للثورة مدخلا أساسيا ومبحثا

متسقًا مع لحظة سياسية بامتياز ربما ستطرح بمن يصفهم التونسيون بانهم "الراكبون على موجة الثورة".

دعا الطوبوي الطبقة السياسية التي نجحت في الانتخابات التشريعية للتسريع في تشكيل حكومة يكون هدفها الأساسي تلبية تطلعات أبناء الشعب، كما أنه لم يفوت فرصة التفاعل مع بوادر تشكل مشهد سياسي بتطرقة لمسائل هامة وحارقة، أبقى من خلالها رسائل سياسية هامة موجهة تحديدا لحركة النهضة.

وقال الأمين العام لاتحاد الشغل في ما قال موجها رسالته ببعدين محلي وإقليمي للنهضة "إن تونس أكبر من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، سيادة تونس خط أحمر ولا ولاء إلا لتونس".

ويأتي هذا الموقف الذي عبّر عنه اتحاد الشغل بعد الجدل الذي أثارته

أحيا التونسيون، الثلاثاء، الذكرى التاسعة للثورة وسط أجواء سياسية مشحونة وتبدلات مرتقبة في موازين القوى بعدما تم إسقاط حكومة الحبيب الجملي المدعومة من حركة النهضة في البرلمان. حدث سياسي هام سيطر على جل نقاشات الرأي العام في مختلف المساحات العامة التي غصت بحشود المذكرين بأهداف الثورة على نظام زين العابدين بن علي في 2011، والمتسائلين في الوقت نفسه عن سيحكم تونس في السنوات الخمس المقبلة بعدما خسرت حركة النهضة لأول مرة منذ قرابة عقد خيوط إدارة وهندسة الخارطة السياسية وتحديد من سيحكم ومن سيعارض.

السبب الذي جعل هذه الذكرى تبدو أكثر تفاؤلا رغم أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تبدو أكثر قساوة من ذي قبل؛ ورغم أن الفعل السياسي بات معطلا ومصطلما بالمطبات والإكراهات بعدما فشلت الطبقة السياسية المنتخبة في تشكيل حكومة تراعي خصوصية تونس وتلبي تطلعات شعبها.

تتراكم التحولات في الذكرى التاسعة لعيد الثورة التي جعلت الناس يحضون إلى زخم بدايات انتفاضتهم التي كانت موحدة وغير مقسمة للشعب على أساس الأيديولوجيا، حيث تزامنت هذه المناسبة مع تغيير سياسي غير مسبق طيلة تسع سنوات ربما سيقلب هرم السلطة رأسا على عقب، وربما سيؤهل في المستقبل القريب إلى إنهاء تجربة تفرّد واستحوذت حركة النهضة الإسلامية على إدارة الشأن العام لوحدها أو ربما دفعها نحو المعارضة.

دار كل الحديث مرورا ببطحاء محمد

علي (معقل الاتحاد العام التونسي للشغل) التي تحدث منها الأمين العام لاتحاد للشغل نور الدين الطوبوي عما هو مطلوب لتحقيق أهداف الثورة، وصولا إلى المقاهي المتاخمة لشارع الحبيب بورقيبة، عن سقوط حكومة الحبيب الجملي في البرلمان ومن ورائه الوضع غير المسبوق لحركة النهضة التي لم يعد بإمكانها أن تسيطر على مستقبل البلد لوحدها بعدما تم تحويل ملف الحكومة القادمة إلى الرئيس قيس سعيد المحمول عليه دستوريا أن يكلف من يراه مناسبا لتكوين حكومة التونسيين الجديدة.

على غير العادة، كان الطوبوي في ذكرى الثورة يطل من شرفة مقر الاتحاد ليخاطب الشغاليين والتونسيين وليتحدث عن الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية وعن مآطلات الحكومة، لكن التطورات السياسية التي حصلت هذه المرة حتمت عليه تغيير نسق كلامه وشكل خطابه ومضمونه ليكون

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - على غير العادة خرج التونسيون، الثلاثاء، إلى شارع الحبيب بورقيبة وساحة محمد علي (المقر التاريخي لاتحاد الشغل)، للاحتفاء بالذكرى التاسعة لثورة يناير 2011، ليس فقط لتسجيل الحضور المعتاد أو لتذكير السياسيين بان ثورة شعبية قد حصلت في يوم ما.

لقد توافدت الحشود على شارع بورقيبة وهو رمز الثورة، وهي تدرك أن عيدها الوطني هذه المرة باتي في ظرفية مغايرة لما سبق، كونه يحمل في طياته بوادر تغييرات وتحولات كبرى في بنية الطبقة السياسية التي ستحكم البلاد مستقبلا في السنوات الخمس المقبلة.

لا حديث سوى عن سقوط حكومة الجملي والوضع غير المسبوق لحركة النهضة المهذبة بالخروج من الحكم

تقريبا، باستثناء الذكرى الأولى أو الثانية للثورة في أعوام 2012 و2013، حيث كان التونسيون يقبلون على الاحتفاء بثورتهم المطالبة في أساسها والتي رفعت شعارات "شغل، حرية، كرامة وطنية"، تغيّرت في ما بعد معرفتهم أو حتى طريقة حضورهم في كل يوم 14 يناير من كل عام إلى معركة تتلازم فيها المطالب بين اجتماعية تلمح لتغيير يكون فيه العيش أفضل وأخرى سياسية همها الوحيد المحافظة على نسيج الدولة المدنية. لكن، ما الذي حصل في الذكرى التاسعة؛ وما هو

تخوين الديمقراطية عقيدة الإسلاميين عند الهزيمة

سناء عدونبي
صحافية تونسية

تونس - مثلت الإطاحة بحكومة الحبيب الجملي في البرلمان التونسي ضربة قاصمة لحركة النهضة وخصوصا لرئيسها راشد الغنوشي الذي يحمله شق واسع من النهضويين تبعات سياساته التي أودت بالحركة إلى العزلة ونفور الأحزاب منها.

وبرهنت مداخلات النواب في الجلسة العامة التي خصصت لمنح الثقة لحكومة الجملي مدى توجس الأحزاب من تلون وضبابية النهضة التي تغفل الشيء ونقيضه وتنفق فن المناورة والحكم من وراء الستار باستغلال الأحزاب لتقلل نتحكم من ورائها أن دوليب الدولة.

منذ البداية، كان من المتوقع ألا تتأثر حكومة الجملي الثقة، نظرا لعدم إحاطة نفسها بحزام سياسي طيلة شهرين من المفاوضات بما يضمن لها في ما بعد نيل الأصوات.

صرّح الغنوشي أن عدم مرور الحكومة وإسقاطها في البرلمان عرس من أعراس الديمقراطية. ولا يتسكك أحد في قدرته على قول الشيء ونقيضه لأن موقعه لا يسمح له بأن يقول ما يفكر به في تلك اللحظة، هكذا هو الغنوشي السياسي "المكيافيلي" الذي يدرك أن ما يقوله ليس الحقيقة ولكنه يقوله لغاية ما.

عادة ما يقول قياديو النهضة ما يجول في خاطر زعيم الحركة وخصوصا الشخص الأقرب إليه وهو صهره رفيق

بالولاء للنهضة رغم تبرّؤها من ذلك عبر مصطلح حكومة مستقلة.

وتصاعدت خلال الفترة الأخيرة التوقعات بسحب الثقة من الغنوشي في رئاسة البرلمان، حيث دعا الحزب الدستوري الحر إلى اجتماع النواب على سحب الثقة من رئيس البرلمان مثلما تم اجتماعهم على إسقاط حكومته.

وأجج سفر الغنوشي إلى تركيا لملاعاة الرئيس رجب طيب أردوغان بعد إسقاط الحكومة، جدلا واسعا داخل الساحة السياسية بالبلاد نظرا لاحتزان عدد من الأحزاب على تركيا التي تشكل أحد المحاور الإقليمية التي تتصارع في ليبيا.

وطالب النائب مبروك كورشيدي بضرورة إفصاح الغنوشي عن فحوى لقائه مع الرئيس التركي، واعتبر اللقاء انتهاكا صارخا لنواميس الدبلوماسية ومسا من سيادة البلاد ودعا النائب اليساري منجي الرحوي إلى مسائلة الغنوشي بالبرلمان.

وأكد راشد الغنوشي في صفحته الرسمية أن اللقاء كان مناسبة لتهيئة الرئيس التركي بصناعة سيارة محلية جديدة ولتباحث التطورات الإقليمية والتحديات التي تواجهها المنطقة وللتشجيع على جلب مستثمرين أترك للبلاد.

معارضى الغنوشي داخل حزبه خصوصا مع اقتراب المؤتمر الحادي عشر للحركة، حيث بات النهضويون يحملون رئيس الحزب وزر سياسته التي قد تكلف الحركة فقدان الحكم.

وتشير التوقعات إلى أن مجموعة من النواب تعزّم تكوين كتلة برلمانية كبيرة للوقوف أمام تغول حركة النهضة ومنعها من تنفيذ سياساتها التي أضرت باقتصاد البلاد على مدى تسع سنوات من حكمها.

وغدّى لقاء رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي برئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد بعد أشهر من القطيعة، التوقعات بتقارب وجهات النظر بين الطرفين لتكوين كتلة يمكن أن تتوسع إلى أطراف أخرى للوقوف أمام تغول الحزب للحكم.

ولعل هذا التقارب المرحلي والبراغماتي يعكس رغبة الحزبين في كسب ودّ رئيس الجمهورية قيس سعيد المسؤول عن تكليف الشخصية الأقدر بتشكيل حكومة.

وحسب تصريحات أغلب النواب باستثناء عبير موسى، رئيسة الحزب الدستوري الحر، فإن رفع الفيتو على حكومة الجملي لم يكن لأسباب أيديولوجية، بل لضعف هذه الحكومة وعدم أهليتها لتحمل تحديات المرحلة ولتضمنها أسماء شخصيات تدين

يمنح ثقته للحكومة، ليكون بذلك أول من يجاهر برفض سياسات الغنوشي وأول المتمردين داخل الحركة التي دأبت على إخفاء كل خلافاتها.

وتقلصت شعبية النهضة بدرجة كبيرة مما انعكس على عدد مقاعدها بالبرلمان مقارنة بعام 2011، حيث شهد خزائنها الانتخابي نضوبا ناتجا عن عدم وضوحها وتغييرها لمواقفها وفق الحاجة وحسب الطلب.

رغم الخسارة، يبدو أيضا أن الحركة لم تدرك بعد ما جنته عليها سياسة الغنوشي من عزلة والتي قد تتوّل بها في قادم الأيام إلى الخروج من الحكم بعدما أصبحت أشبه بانثى العنكبوت السوداء التي تقضي على قريبها بعد التكاثر.

ومن المتوقع أن يكون سقوط الإسلاميين ورقة ضغط جديدة في يد

عبد السلام الذي صرح أن مخططا أجنبيا في علاقة بما يجري في ليبيا وراء إسقاط الحكومة، وهو ما قاله أيضا عبد الكريم الهاروني في اجتماع مجلس الشورى قبل انطلاق التصويت على الحكومة.

أثارت هذه التصريحات حفيظة العديد من المتابعين للشأن العام نظرا لما تكتسبه من إساءة لصورة البرلمان التونسي ولسيادة البلاد في وقت تحدث فيه التجاذبات الإقليمية في ليبيا على حدود البلاد.

يبدو أن النهضة ترفض الآن الاعتراف بالهزيمة وترفض تحمل مسؤولية الحكم على أساس التوافق والعمل الثنائي وهي التي لا تلبث في كل مصاب أن تبحث عن طرف آخر تحمله مسؤولية الفشل.

لعل النهضة التي ساهمت بشكل كبير في صياغة دستور البلاد بعد ثورة يناير في المجلس التأسيسي، لم تتع بعد أن تقتنيتها للسلط سيكون بمثابة النار التي تكتوي بها هي الأخرى حينما يتكثّر النواب من مختلف الألوان السياسية ضدها بعدما أصبح حصولها على أغلبية مطلقة أمرا مستحيلا.

يمكن أن يعكس كل ما يحدث داخل أسوار النهضة أنها لا تؤمن بالديمقراطية إلا حينما تمنحها الأسبقية، لكن حين ترجح كفة غيرها، تصبح الديمقراطية مدعاة للتخوين كما يتعرض النظام البرلماني الذي استماتت في الدفاع عليه هو من قتل حكومتها قبل أن تولد.

واللافت للانتباه بعد سقوط حكومة الجملي، هو تصويت أميتها العام السابق زياد العذاري ضد توجهات الحركة، علاوة على قوله إنه لن

